الحوكمة وحقوق الإنسان
في إطار الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان
(2026-2021)

Governance and Human Rights
Within the framework of the National Strategy for Human Rights (2026-2021)

نيفين وهدان *
Nivein.wahdan@must.edu.eg

ملخَّص:

من خلال الأهمية البالغة التي يحتلها ملف حقوق الإنسان حاليًا نتيجة للمتغيرات المعاصرة التي تشهدها دول العالم المختلفة، وبشكل خاص النامية منها، وبعض البلدان العربية، استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور تطبيق مبادئ الحوكمة في دفع عملية الديمقراطية بتعزيز واحترام حقوق الإنسان من خلال التعرف على دورها في تفعيل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان خلال الفترة من (2026:2021) والتي تهدف إلى النهوض بكافة نواحي حقوق الإنسان في مصر، وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتضمَّنة في الدستور والتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية المنضمة إليها مصر؛ تحقيقًا للمساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز.

فقد ظهر مفهوم الحوكمة في بداية التسعينيات في عدد من التقارير والمحافل الدولية ولفت الانتباه في مختلف الأوساط العالمية بعدد من المبادئ والآليات التي

* دكتوراه الإدارة العامة والمحلية – جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

تحد من الحكم السيء في الدول النامية بصفة خاصة والذي يفتقر إلى الكفاءة والفعالية في تنفيذ وإدارة السياسات العامة.

هذا، واعتمدت الباحثة على عرض الموضوع بأسلوب علمي واستخدمت المنهج الوصفي، والذي يستخدم لعرض بعض المفاهيم النظرية لوصف الحوكمة، وذلك بعرض مفهومه ومدى انعكاسه وارتباطه بحقوق الإنسان في مصر، وكذلك ألقت الدراسة الضوء على أهم التحديات الرئيسة التي تواجه ملف حقوق الإنسان خلال الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة التي تدعو لوجود مؤسسات فعالة وشفافة، تخضع للمساءلة وسيادة القانون، مما يعزز الديمقراطية وينمي حس التحرك نحو أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر لـ 2030م.

<u>الكلمات المفتاحية:</u> الحوكمة، حقوق الإنسان، استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان، الديمقراطية، المجتمع المدني، المنظمات الحقوقية.

Abstract:

Given the increasing importance of the human rights agenda in light of contemporary changes occurring in various countries, especially developing and some Arab countries, this study aims to explore the role of applying governance principles in enhancing democracy through the promotion and respect for human rights. The study also seeks to understand how these principles play a role in activating Egypt's National Strategy for Human Rights during the period from 2021 to 2026, which aims to promote all human rights in Egypt, including civil, political, economic, social, and cultural rights. Governance concepts emerged in the early 1990s in several international reports and forums, which highlighted key principles and mechanisms designed to address poor governance in developing countries, often lacking efficiency and effectiveness in implementing and managing public policies.

The study adopts a scientific approach, utilizing a descriptive methodology to present theoretical concepts related to governance. It also sheds light on the key challenges facing the human rights agenda within the framework of the National Human Rights Strategy, emphasizing the need for effective, transparent institutions that are accountable and operate under the rule of law. These principles are crucial for enhancing democracy and contributing to the achievement of sustainable development goals, in line with Egypt's Vision 2030.

Keywords: Governance, Human Rights, National Human Rights Strategy, Democracy, Civil Society, Human Rights Organizations.

أولا: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

إن حماية حقوق الإنسان هي عملية تراكمية الأثر، ولا تظهر نتائجها إلا بشكل متدرج، كما أن احترامها هو محور العملية التنموية، فلا شك في أن عملية احترام حقوق الإنسان شاملة وثابتة، وغير قابلة للتصرف كما أنها تحظى بالضمانات الدولية[1].

وتسعى مصر في مجال حقوق الإنسان واحترامه على كافة المستويات التشريعية والتنفيذية والمؤسسية بإرادة سياسية عازمة للارتقاء بحقوق الإنسان وتحقيق نقلة نوعية لاحترام الحقوق والحريات الإنسانية مع التأكيد على مبادئ المواطنة وعدم التمييز والمساواة وسيادة القانون، ومن الملحوظ أن ما سبق يتفق كليًا مع مبادئ الحوكمة التي ترتكز على إرساء مناخ ديمقراطي حقيقي بما يتضمنه ذلك من تمثيل سياسي، وتداول سلمي للسلطة وسيادة القانون، وأخيرًا سيادة علاقة المشاركة في كافة المستويات بداية من وضع السياسات، وتصميم البرامج، واتخاذ القرارات إلى تهيئة البيئة والتنفيذ[2].

فالحوكمة تعني إدارة قائمة على النزاهة والشفافية، والمساءلة والمحاسبة، ومكافحة الفساد، وتحقيق العدالة، دون تمييز وتطبيق القانون على الجميع، مع توفير رقابة داخلية وخارجية [3].

ونظرًا لأن مصر ومؤسساتها تحترم الحريات الأساسية للمواطنين طبقًا لما نص عليه الدستور المصري في المادة الثالثة، بأن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى

الاجتماعي، أو الانتماء السياسي والجغرافي، أو لأي سبب، فالتمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون[4].

في هذا السياق جاءت أهمية انطلاق أول استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان في عام 2021م حتى 2026م ولمدة خمس سنوات خير دليل لإثبات تعزيز مصر لاحترام الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية للمواطنين، مع التأكيد على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز. فتعد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان نتاجًا وطنيًا لمبادرة مصرية خالصة وحجرًا أساسيًا في بناء الدولة المصرية الحديثة التي ينعم فيها المواطنون كافة بجميع الحقوق والحريات التي كفلها لهم الدستور والقوانين المصرية، وكذلك الاتفاقيات الدولية.

ونتيجة لانطلاق أول استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان 2021م في ظل ظروف محلية وعالمية صعبة بدأت بتفشي جائحة كورونا (كوفيد –19)، وتبعها اندلاع الأزمة الروسية – الأوكرانية والتي أثرت بشكل واضح على المناخ الاقتصادي في العالم بأكمله، ومصر بصفة خاصة.

فقد واجهتها العديد من التحديات والمعوقات التي تحد من تفعيل خطواتها، فمهما بُذل من جهد أو تحقق من إنجاز في هذا المجال، فإنه يبقى قاصرًا عن بلوغ الكمال، وتظل دائمًا هناك تحديات تتعلق بتمتع الجميع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية وعلى نحو متساو، وهو الأمر الذي يستلزم المزيد من الجهد للتغلب على التحديات المتراكمة، والتصدي لأوجه النقص القائمة [5]

مشكلة الدراسة:

لم يعد ملف حقوق الإنسان في مصر مقتصرًا على استجابة لنداءات دولية، بل أصبح جزءًا من رؤية وطنية لتنفيذ خطوات عملية نحو بداية مصر مرحلة جديدة لترسيخ الحريات، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية، فمنذ عام 2021م جاء إلغاء الرئيس السيسي لحالة الطوارئ في مصر تعبيرًا عن رغبة الدولة في تحقيق الاستقرار والأمن من خلال القانون، وإعطاء المواطنين مساحة كاملة للتعبير عن إرادتهم وممارسة حقوقهم بحرية ضمن الإطار القانوني الذي يسمح بذلك، وجاءت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لتعكس تحولًا يهدف إلى بناء مجتمع مكتمل وداعم للحقوق بما يعزز من مكانة مصر دوليًّا، ويفتح لها آفاقًا جديدة للتعاون مع المنظمات الحقوقية ويعطي دورًا أكبر للمجتمع المدني في مصر.

ويعد انطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي في سبتمبر 2021 استكمالًا لبناء جمهورية جديدة قائمة على مبدأ سيادة القانون وإعلاء قيم المواطنة والمساواة والديمقراطية وحتى يتسنى تعزيز مسيرة الدولة لبناء جمهورية جديدة. وأدمجت بالفعل محاور الاستراتيجية في السياسات العامة والبرامج التنفيذية للحكومة لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وتضافرت جهود الحكومة لوضع الاستراتيجية محل تنفيذ، وتوفير كل سبل الدعم لها والوقوف على معالجة التحديات التي تحد من تطبيقها وتعيق من فعاليتها.

والجدير بالذكر أن تطبيق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لن يتم سريعًا، بل يضم ثلاثة مسارات وهي: التطوير التشريعي، التطوير المؤسسي والتثقيفي وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان ويتطلب التكافل والترابط على مدار خمس سنوات وتكاتف الجهود والأدوار بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وتدعم الاستراتيجية الوطنية حقوق الإنسان من خلال الإجراءات والتعديلات التشريعية الخاصة بدعم حقوق الإنسان وتطوير الهياكل الحكومية المعنية بدعم وتعزيز حقوق الإنسان حتى تدعم التغيرات الاقتصادية والسكانية بالدولة.

كما ضمت الاستراتيجية أربعة محاور: المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. **والمحور الثاني** الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. **والمحور الثالث** والمعني بتعزيز حقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وكبار السن، **وأخيرًا المحور الرابع** الخاص بتثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. ومن خلال التسليم بأن احترام حقوق الإنسان هي إحدى ركائز تعزيز الديمقراطية والذي يعرف بالمساواة والعدالة الاجتماعية، فإن إدخال مفاهيم الحوكمة عليها يعطيها منهجًا جديدًا في مسيرة تحسين أدائها والنهوض بملف حقوق الإنسان حتى يتماشى مع أساليب ومناهج الاتفاقيات الدولية والمعايير الإقليمية. فلا شك في أن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان هي خطة شاملة ومتكاملة تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة معينة. ومع ذلك، قد تواجه هذه الاستراتيجية بعض التحديات ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة البحث في تساؤل رئيس:

- هل تطوير الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان مرهون بتطبيق مبادئ الحوكمة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي المفاهيم الأساسية لمفهوم الحوكمة؟
- ما هو واقع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان: النشأة والمحاور؟
- ما هي آليات الحوكمة المرتبطة بحقوق الإنسان؟
- كيف ينعكس تطبيق مبادئ الحوكمة على تعزيز حقوق الإنسان؟

– ما هي التحديات التي تواجه الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر وطرق معالجتها؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسة والأسئلة الفرعية، سوف تسعى الدراسة إلى تتبع ارتباط مفهوم الحوكمة وتعزيز حقوق الإنسان في مصر إلى أي مدى ساهمت مبادئ الحوكمة في تعزيز تفعيل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر في ظل المعوقات الذي يشهدها هذا الملف.

فروض الدراسة:

في ضوء المتغيرات سالفة الذكر، فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث في صورة فروض تسعى الدراسة إلى التأكد من مدى صحتها كما يلي:

الفرض الأول: إن الحفاظ على حقوق الفرد وتعزيز احترام حقوق الإنسان يرتبط بمفهوم الحوكمة كدعامة أساسية.

الفرض الثاني: كلما تبنت الدولة تطبيقًا عمليًا لمبادئ الحوكمة رفع قدرتها وعمل على تحسين أساليبها ورسم استراتيجيات داعمة لمبادئ حقوق الإنسان.

الفرض الثالث: يرجع ضعف تفعيل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان إلى عدم توافر البنية الأساسية لمبادئ الحوكمة في المجتمع.

الدراسات السابقة:

رجعت الباحثة إلى عدد من الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وحصرت عددًا من الدراسات ورتبتها زمنيًّا من الأقدم إلى الأحدث كالآتي:

- **دراسة (Plumptre and Grahormy, 2000)[6]**

ركزت هذه الدراسة على التعرف على متطلبات تطبيق الحوكمة من شفافية وغياب الفساد الإداري وحرية تداول المعلومات، وبينت الدراسة أنه لا يوجد نموذج ناجح واحد يمكن تطبيقه في الدول كلها، وذلك نتيجة للاختلاف الاجتماعي والتكنولوجي والديموغرافي بينهم؛ حيث تناولت الدراسة البيئة السياسية في كندا والتي اتسمت بهياكل معقدة غير مرنة وأكدت ضرورة إصلاح عيوب القطاع العام، وما يتسم به من ببيروقراطية، والتي تحد من الاستجابة لاحتياجات المجتمع خاصة مع وجود التحديات والتغييرات العالمية المتمثلة في العولمة والاتفاقيات الدولية مما يستوجب تغيير الهياكل الإدارية التقليدية القديمة حتى توائم البيئة المتغيرة للدول وانتهت الدراسة إلى ضرورة تشكيل نموذج حوكمة جديد قائم علي المساءلة والمرونة واللامركزية حتى يتم تلبية احتياجات المواطنين وذلك بالتعاون مع جميع المؤسسات بالدولة.

دراسة (Dele, 2002)[7]: أكدت هذه الدراسة على ضرورة تطبيق الحوكمة في المنظمات العامة، كما وجهت النظر إلى ضرورة تطبيق ما يعرف بالإدارة العامة الجديدة New public administration، حيث يكون الاهتمام بالمواءمة التكنولوجية وبناء القدرات المؤسسية .وركزت الدراسة على التحولات والتغييرات التي تواجه الدول في القرن الواحد والعشرين في تطبيق الحوكمة وضرورة إيجاد حكومات أكثر كفاءة

ومرونة حتى تتمكن من تلبية احتياجات المواطنين المتزايدة من خلال تطبيق الشفافية والمرونة والمشاركة وتطوير برامج بحثية لتنمية الكفاءات والمهارات من خلال التدريب للموظفين والقادة الإداريين، وأخيرًا أوصت الدراسة بضرورة التأكيد على أهمية التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وهم ركائز عملية الحوكمة التي تمكن القادة من صنع القرار بمرونة وشفافية ومزيد من الابتكار مع التأكيد على أهمية تطوير نماذج جديدة للحكم والإدارة العامة تكون أكثر مرونة واستجابة لاحتجاجات المواطنين.

دراسة (united Natians,2003)[8] يعد التقرير الأول من نوعه في سلسلة التقارير السنوية التي تناولت تقديم رؤية شاملة للتنمية في الدول العربية؛ حيث أكد التقرير أن ممارسات وتطبيق الحوكمة يتضمن الحماية لحقوق الإنسان، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة في صياغة القرارات، كما تناول ضرورة توافر إطار قانوني وتشريعات ملزمة للدول لضمان تحقيق الديمقراطية لجميع المواطنين، وأهم التحديات التي تواجهه الدول العربية لتحقيق التنمية. وبالرغم من أن تقرير **التنمية البشرية العربية 2002 يعكس واقعًا صعبًا في المنطقة العربية وتحديات كبرى** تمثلت في الحرمان من التعليم لبعض الفئات في المجتمع والتهميش المجتمعي لبعض فئات المجتمع وعدم وجود عدالة اجتماعية وضعف قواعد تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية إلا أن التقرير قدم في الوقت نفسه توصيات مهمة تتعلق بدعم المشاركة السياسية وإصلاح التعليم وتحقيق العدالة الاجتماعية وأكد في الختام على ضرورة إجراء تغيير شامل حتى تتحقق التنمية المستدامة البشرية في المنطقة العربية.

دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2009)[9]: دراسة تناولت العلاقة بين المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني وحماية حقوق الإنسان، وركزت على الاتجاهات الحديثة في إطار الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني

الحقوقية والمعوقات التي تحد من تطوير أدائها. حيث هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية دور المنظمات غير الحكومية في العالم العربي بعد أن أصبحت شريكًا أساسيًّا للحكومات لتلبية احتياجات المواطنين، وتحرص المنظمات غير الحكومية العربية على تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة التي تعقد في نيويورك وغيرها من الدول مثل مؤتمر حقوق الإنسان ومؤتمر الأرض. وانتهت الدراسة إلى أنه بالرغم من الدور الفعال للمنظمات غير الحكومية في الدول العربية في مجالات عديدة إلا أنها تواجه العديد من التحديات مثل: القيود القانونية المفروضة في بعض الدول العربية، ونقص التمويل، وبعض الضغوط السياسية والاجتماعية في العديد من الدول العربية. وأوصت دراسة الإسكوا إلى ضرورة التشبيك والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية لضمان التنسيق بينهم ومتابعة تنفيذ البرامج والخطط خاصة في مجال حقوق الإنسان.

دراسة معمر (2011)[10]: أبرزت الدراسة الدور الدولي للمنظمات الحقوقية في مجال حماية حقوق الإنسان ومسيرة عمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تعزيز حقوق الإنسان وأهم المعوقات لديها. وتناولت الدراسة المنظمة العربية لحقوق الإنسان كدراسة تطبيقية وركزت على دورها كنموذج للجمعيات غير حكومية في المنطقة العربية، وأكدت الدراسة على ضرورة عقد مؤتمرات وندوات لتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان في الدول العربية وضرورة مواجهة التحديات التي تواجهه المنظمات غير الحكومية مثل: الأطر القانونية، وقلة التمويل، والقيود السياسية، والاجتماعية.

دراسة إمبابي (2016)[11]: ركزت الدراسة على دور المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية في دعم حرية تداول المعلومات في ظل توجهات بناء مجتمعات المعرفة، واعتمدت الدراسة على المسح الميداني لمعرفة أهم الضوابط التي تحكم دور

المنظمات الحقوقية في دعم حرية تداول المعلومات في ظل التغيرات العالمية والإقليمية وندرة الاتصالات، وأخيرًا أوصت الدراسة على أهمية مساهمة المكتبات في دعم المنظمات الحقوقية، وأنه كلما اتسع نطاق الديمقراطية كلما ازدهرت وزادت المنظمات الحقوقية.

دراسة فرح ضياء حسين مبارك (2016)[12]: وركزت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض سياسات حوكمة الإصلاح الإداري والسياسي والمؤسسي، وتناولت الفرق بين الحكومة والحوكمة وعناصر الحوكمة، وأشارت الدراسة إلى بعض العقابيل الرئيسة التي تدعم مفهوم الحوكمة وهي تحسين الشفافية والمساءلة، وتعزيز كفاءة الأنظمة والقوانين داخل المؤسسات الحكومية، وتقليل الفجوات الاجتماعية بين فئات المجتمع المتفاوتة مع دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي لدعم نمو المؤسسات وزيادة الثقة فيها.

كما تناولت الدراسة أهم المعوقات والتحديات التي قد تعيق الدولة في طريقها نحو تطبيق الحوكمة سواء كانت تحديات سياسية أو اقتصادية واجتماعية. وتكون هذه التحديات ناتجة عن التغيير في كيفية إدارة المؤسسات أو اتخاذ القرارات في السياقات السياسية أو الاقتصادية. واختتمت الدراسة بأن الحوكمة قد يكون لها وجه سلبي إذا تم تطبيقها بطريقة خاطئة، حيث إن اعتبار العقابيل إيجابية أو سلبية يعتمد على كيفية تنفيذ سياسات الإصلاح ومدى التزام الحكومة أو المؤسسات المعنية بإجراء التغييرات اللازمة.

دراسة سامي حصيد (2016)[13]: تناولت هذه الدراسة تعريف بدايات الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان حتى أول إعلان عالمي لحقوق الإنسان 1948م الذي كان موجهًا لكل أفراد ودول العالم، ولكن لتأثيرات الحروب ودعوات الإصلاح من قبل مختلف دول العالم تعددت الجهود الدولية في سبيل تعزيز الحوكمة العالمية لحقوق

الإنسان، إلا أنه نتيجة للتغيرات العالمية من عولمة وثورة اتصالات، ومع نهاية الحرب الباردة تأزمت وتعقدت النقاشات حول موضوع حقوق الإنسان حتى تم الفصل في هذا الخلاف بصدور إعلان برنامج عمل فيينا لسنة 1993م، إلا أنه لم نستطع الجزم بالوصول إلى حوكمة عالمية لحقوق الإنسان.

دراسة د. حكيمة بو سلمة، نجوى عبد الصمد (2018)[14]: وتناولت هذه الدراسة الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة بعد أن شهد العالم في الفترة الأخيرة العديد من أوجه الفساد المالي والإداري الناتج عن ضعف الرقابة والمساءلة وانعدام الشفافية، وركزت الدراسة على دولة ماليزيا وتجربتها في تطبيق الحوكمة وإرساء مبادئها، إلا أن الدراسة لم توضح مفهوم الحوكمة وأهميتها بالشكل الكافي.

دراسة محمد حسن يوسف (2019)[15]: عرفت الدراسة الحوكمة على أنها أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، وحددت أهم المعايير والمحددات للحوكمة والتي تختلف من منظمة لأخرى، فهناك معايير حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأخرى حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية. وركزت هذه الدراسة على الحوكمة في الجهاز المصرفي والتي تعتمد على رقابة البنك المركزي، ولم تتطرق الدراسة للأبعاد السياسية للحوكمة.

دراسة (Miaoz،2019)[16]: ألقت الدراسة الضوء على تطور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وارتباطها بحقوق الإنسان وضرورة إيجاد توازن بينهم من خلال حسن استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بما يضمن مبادئ وأسس حقوق الإنسان. واهتمت الدراسة بتحليل الأدبيات المكتبية والأدبيات العلمية لمعرفة تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، وما هي المشكلات الأخلاقية التي من الممكن تواجدها عند استخدام هذه التكنولوجيا. وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى ارتباط تطبيق الذكاء الاصطناعي وضرورة الحفاظ على القيم الأخلاقية وحماية الفئات

الضعيفة في المجتمع من التأثيرات السلبية للتكنولوجيا. وانتهت الدراسة إلى ضرورة وجود أطر قانونية وأخلاقية لحماية المجتمعات من التأثيرات السلبية للذكاء الاصطناعي مثل: الحق في الخصوصية، والحق في الحصول على فوائد التكنولوجيا بالتساوي بين الأفراد وعدم التمييز وإلا هُمشت أو استغلت فئة معينة من المجتمع.

دراسة (Ghazali, 2020)[17] تناولت مبادئ الحوكمة وتأثيرها على الأداء المؤسسي لتحسين الأداء، وأكدت على ضرورة تطبيق الحوكمة المؤسسية في ماليزيا كجزء من جدول أعمال الحكومة لإصلاح تقديم الخدمات بطريقة تتناسب وظروف المجتمع وتحديد واضح للأدوار والمسئوليات، وخاصة صنع القرار والتصدي للمشاكل الناشئة في الوقت المناسب بطريقة فعالة. وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى ارتباط أشكال الملكية (ملكية مؤسسية، ملكية حكومية، ملكية عائلية) بآليات الحوكمة (مثل: تكوين المجلس، واللجان التدقيقية، وتعويضات التنفيذيين) لتحقيق النجاح العام للشركات في الربحية والنمو. انتهت الدراسة إلى أن وجود آليات حوكمة قوية وهياكل ملكية متنوعة له دور فعال وإيجابي على الأداء المؤسسي، فكلما اتسمت الشركات بالحوكمة المستقلة واللامركزية حققت أداء أفضل بعيدًا عن الحوكمة الضعيفة والهيكل المركزي.

المشهداني ياسين ميسر فتحي (2020)[18]:

تناولت الدراسة الحوكمة المؤسسية بشكل مفصل وأكدت على أهميتها كعنصر أساسي في استراتيجيات التنمية المستدامة للشركات؛ حيث ألقت الدراسة الضوء على دور الحوكمة القوية في تنفيذ الاستراتيجيات المؤسسية للشركات بفعالية من خلال تطبيق المعايير الأخلاقية واتخاذ قرارات مدروسة بشفافية مع وجود إدارة للمخاطر ومنهجية في اتخاذ القرارات لتحقيق الأهداف طويلة الأجل. فكلما اتسمت الحوكمة

بالقوة ساعدت على النمو المؤسسي واتخاذ القرارات السليمة التي تعزز التنمية المستدامة.

ويلاحظ هنا أن دراسة الغزالي والمشهداني كلتاهما قد ألقت الضوء على تأثير الحوكمة المؤسسية في الأداء المؤسسي، ولكن من منظورين مختلفين، **دراسة غزالي** اختارت ماليزيا كدراسة حالة وكيف تؤثر هيكل الملكية وآليات الحوكمة على نتائج الشركات، بينما تركز **دراسة المشهداني** الدور الأوسع للحوكمة في تعزيز استراتيجيات الشركات.

دراسة ليلى غضبان (2021)[19]: أشارت الدراسة إلى أهمية الحوكمة والتنمية المستدامة في الوقت الحالي، فالحوكمة شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. واستعرضت الدراسة أهم معايير ومبادئ الحوكمة مثل: الشفافية، والمساءلة، والمشاركة وحكم القانون. كما ألقت الضوء على أهمية تطبيق الحوكمة الرشيدة في المؤسسات الحكومية والخاصة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وأنه كلما تمتعت الدول بحوكمة قوية كانت قادرة على المشاركة الفعالة في عملية التنمية. كما ناقشت الدراسة أهم التحديات التي قد تواجه الدول في تطبيق مبادئ الحوكمة مثل: قلة الوعي المجتمعي، وضعف الشفافية والفساد الإداري. وأوصت الدراسة بضرورة وجود أطر قانونية لتفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة للوصول إلى التنمية المستدامة.

دراسة (العجوز، 2022)[20]: تناولت الدراسة دور المؤسسات الوطنية الرقابي والتشريعي في مصر وكوريا الجنوبية، وألقت الضوء على الإطار القانوني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا وتميزه بالقوة والتأثير عن نظيره المصري. وتحلل الدراسة كيفية تأثير هذه المؤسسات على حماية وتعزيز حقوق الإنسان داخل الدولتين. وتتناول الدراسة الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تنفيذ السياسات المتعلقة بحقوق

الإنسان، وكذلك مدى استقلاليتها وفعاليتها في الدفاع عن حقوق الأفراد في السياقات المختلفة. وأوضحت الدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين مصر وكوريا في دراسة مقارنة؛ حيث خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الوطنية في كوريا الجنوبية تتميز بالاستقلالية والفعالية إلا أن هناك تحديات تتعلق بالضغط السياسي أحيانًا، بالإضافة إلى الحاجة إلى موارد أكبر لتوسيع نطاق تأثيرها. بينما تواجه مصر تحديات في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للدولة حيث تعاني عدم الاستقلالية وبعض القيود السياسية التي قد تمنعها من التحقق في بعض الانتهاكات.

وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تلعب دورًا حيويًّا في حماية الحقوق الأساسية للأفراد، لكن هذا الدور يظل مقيدًا في بعض الأحيان بسبب القيود السياسية والضغط الحكومي.

- دراسة (De Mella ، J.C Martinez-Avila،Giardini Santos G. & Rodrigues[21]: ساهمت هذه الدراسة في حصر الدراسات الخاصة بحقوق الإنسان باللغة الإسبانية بعد إطلاق الأمم المتحدة أهدافًا لمبادرة التنمية المستدامة، 2030م. وتُبرز الدراسة دور المكتبات في تعزيز الثقافة الرقمية وتعليم الأفراد حول حقوقهم في الخصوصية وأمان البيانات في الدول الليبرو أمريكية؛ حيث تعتبر الخصوصية وحماية البيانات من القضايا الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان. وناقشت الدراسة أهم التحديات التي تواجه المكتبات والمتخصصين في علوم المعلومات مثل: الرقابة السياسية والقيود الاقتصادية والاختلالات الاجتماعية التي تؤثر في القدرة على الوصول إلى المعلومات وحماية حقوق الإنسان. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الأطر القانونية لدعم الخصوصية وقوانين حرية المعلومات الخاصة بحقوق الإنسان في قطاع المكتبات والدعوة لحرية التعبير وتوفير الوصول المتساوي للموارد التعليمية لجميع فئات المجتمع.

التعليق على الدراسات السابقة:

ومن خلال ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات، فإن الدراسة الحالية لسد الفجوة المعرفية المتعلقة بالحوكمة وتعزيز حقوق الإنسان، فقد اتضح من خلال عرض الدراسات السابقة ما يلي:

– أظهرت معظم الدراسات السابقة أهمية مفهوم الحوكمة ومبادئها لتعزيز حقوق الإنسان.

– أشارت بعض الدراسات أنه يجب تطوير نماذج حوكمة مرنة تلائم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في كل دولة. ويجب أن تتسم هذه النماذج بـ اللامركزية والمساءلة لضمان تلبيتها لاحتياجات المواطنين المتزايدة.

– تشير الدراسات السابقة إلى أن تطبيق آليات حوكمة قوية مثل: اللامركزية والشفافية يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء المؤسسي، سواء في الشركات أو المؤسسات الحكومية.

– تتفق الدراسات على أنه ليس هناك نموذج واحد قابل للتطبيق على جميع الدول. فالتحديات الاجتماعية والتكنولوجية والديموغرافية تتطلب نماذج حوكمة مرنة تتناسب مع خصوصيات كل دولة.

– ألقت الدراسات السابقة الضوء على تطور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وارتباطها بحقوق الإنسان.

– أشارت بعض الدراسات إلى دور المكتبات في حماية الخصوصية والحقوق الرقمية: أهمية الحقوق الرقمية وحماية الخصوصية في العصر الرقمي، حيث تلعب المكتبات دورًا في توعية الأفراد بحقوقهم المتعلقة باستخدام التقنيات الحديثة والإنترنت.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

لا شك أن الباحثة استفادت من الدراسات السابقة في إغناء الإطار النظري للدراسة الحالية. ويمكن أن تقدم الدراسة الحالية مجموعة من النتائج المتكاملة التي تبرز أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة الفعّالة لتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات العالمية والمحلية. كما تتميز هذه الدراسة أنها الدراسة الوحيدة –على حد علم الباحثة– التي تدرس ارتباط مبادئ الحوكمة بتفعيل والارتقاء بأداء حقوق الإنسان في ظل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. ونأمل أن تكون هذه الدراسة نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية، وتتمثل الإضافة الرئيسة للدراسة الحالية في أنها تركز على تكامل الحوكمة مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي الدراسة الأولى التي تدرس هذا الارتباط بشكل مفصل في سياق التحديات المحلية والفرص العالمية. كما تتميز هذه الدراسة بتقديم نموذج تكاملي يجمع بين الحوكمة ومفاهيم حقوق الإنسان، ويعزز من فاعلية استراتيجيات حقوق الإنسان من خلال حوكمة شفافة ومساءلة فعّالة.

حيث جاءت الدراسة الحالية لتسليط الضوء على دور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان كإحدى الأدوات والتوجهات التي تعتمد عليها الدولة المصرية لتعزيز واحترام مفهوم حقوق الإنسان.

وفي نهاية عرض الدراسات السابقة –التي توصلت إليها الباحثة– وتحديد الفجوة المعرفية بينها وبين الدراسة الحالية مع تحديد أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي عرضت؛ فإنه يمكن القول بأن ما توصلت إليه الدراسات

السابقة من نتائج وتوصيات هو ما دفع الباحثة لتناول موضوع هذه الدراسة ليكون امتدادًا لتلك الدراسات والبحوث التي تناولناها مسبقًا.

كما أنه من المتوقع أن تساعد هذه الدراسة في تطوير نماذج الحوكمة والاستراتيجيات المستقبلية لحقوق الإنسان في مصر بما يتناسب مع البيئات المحلية وتساعد في تجاوز التحديات الحالية التي تواجه الحكومات والمجتمع المدني على حد سواء لتعزيز واحترام حقوق الإنسان.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الأهمية العلمية والأهمية التطبيقية.

الأهمية العلمية:

1. محدودية الدراسات السابقة التي تناولت مفهوم الحوكمة والاستراتيجيات الوطنية لحقوق الإنسان.
2. إنماء ونشر المعرفة بأهمية الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في ضوء الاهتمام العالمي بثقافة حقوق الإنسان.
3. سوف تكون هذه الدراسة بمثابة انطلاقة بحثية علمية جديدة لفتح آفاق جديدة لدراسات علمية لاحقة أعم وأشمل في ضوء المستجدات التي ستطرأ على ملف حقوق الإنسان، كما أن هناك استراتيجيات أخرى قامت الدولة المصرية بها في الفترة الأخيرة مثل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتي من الممكن ربطها أيضًا بمبادئ الحوكمة.

الأهمية التطبيقية:

1. تساعد نتائج الدراسة المعنيين بملف حقوق الإنسان للارتقاء بالأداء من خلال تعزيز أكثر لمفاهيم ومبادئ الحوكمة.

2. تحفز نتائج الدراسة القائمين على واقع الاستراتيجيات المستقبلية لحقوق الإنسان بالتعديل ليرسم سياستهم مما يعزز من الارتقاء باحترام وحقوق الإنسان.

أهداف الدراسة:

بناء على ما تقدم فإن البحث يهدف إلى:

– التعرف على مفهوم الحوكمة ومدى ارتباطه بتعزيز وإرساء مبادئ حقوق الإنسان.

– محاولة تحديد العلاقة بين الحوكمة والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وانعكاس ذلك على مدى فعالية دور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

– التعرف على أبرز المشاكل والمعوقات التي تحد من تفعيل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر واقتراح بعض التوصيات لمعالجتها.

منهجية وأدوات الدراسة:

اعتمدت بشكل أساسي على المنهج الوصفي، حيث درس ارتباط تطبيق مبادئ الحوكمة والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان من خلال دراسة مفصلة عن الحوكمة وارتباطها بملف حقوق الإنسان عن طريق الاستعانة بالمراجع الأساسية المتعلقة بذلك، مع الاطلاع على الدراسات السابقة والمراجع الأساسية المتعلقة بالحوكمة وحقوق الإنسان حتى يمكن وصف الظاهرة بدقة والتوصل إلى النتائج والتعرف على مدى ارتباط تطبيق الحوكمة لتعزيز قيم حقوق الإنسان وزيادة فعالية الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

يتناول البحث دراسة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر ومراحلها(2021-2026).

الحدود الزمنية:

اقتصرت الحدود الزمنية في هذه الدراسة في الفترة بين عامي (2021-2024) وذلك لدراسة مخرجات تطبيق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ومدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة وأهم المعوقات التي واجهتها وطرق معالجتها.

خطة الدراسة:

قُسمت الدراسة على النحو الآتي:

الإطار العام للدراسة، ويتضمن: المقدمة – مشكلة الدراسة – فروض الدراسة – أهمية الدراسة – أهداف الدراسة – الدراسات السابقة – منهجية وأدوات الدراسة – حدود الدراسة – خطة الدراسة.

ثم يأتي بعد ذلك الإطار النظري للدراسة ونختتم بالنتائج والتوصيات وقائمة المراجع.

طبيعة الحوكمة كمدخل لإصلاح حقوق الإنسان:

نتيجة للتطورات العالمية وضعف الأداء المؤسسي للأجهزة الإدارية أصبحت هناك حاجة ملحة إلى إيجاد ممارسات جديدة في علم الإدارة، فظهر مفهوم الحوكمة وأحدث طفرة في طبيعية الأداء بجميع جوانبه المؤسسية والبشرية [22].

وقد يختلف مفهوم الحوكمة بحسب السياق والنطاق الذي دُرس فيه سواء أكان في السياق السياسي أو الإداري. وفي هذه الدراسة تتناول الباحثة الحوكمة كمفهوم شامل يشمل مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تحسين عملية الديمقراطية، خاصة وأن الربط بين الحوكمة وحقوق الإنسان أصبح مطلبًا رئيسًا لتحقيق التنمية المستدامة التي تضمن للأفراد الشفافية والمساءلة والعدالة في مؤسسات الدولة.

وفي هذا السياق ربطت الأمم المتحدة في تقريرها لسنة 2009م بين تطبيق مبادئ الحوكمة، وحماية حقوق الإنسان، وضرورة توافر الشفافية والمشاركة في صياغة السياسات العامة، والاهتمام بتوزيع الموارد والثروات بكل عدالة بين المواطنين، وكذلك توافر نظام تشريعي وأطر قانونية فعالة وغير متحيزة وسريعة الاستجابة، وأخيرًا وضع أطر للمساءلة عن القرارات[23]

وبهذا حازت مبادئ الحوكمة على اهتمام العديد من المختصين والأكاديميين في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة، وذهبت بعض الدراسات إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة هو ركيزة أساسية في تعزيز حقوق الإنسان في مصر، كما أنه من المتوقع أن يتعاظم اهتمام المنظمات الحقوقية باستثمار مدخل الحوكمة خلال السنوات القادمة حتى يتسنى الوصول إلى العدالة واحترام حقوق الإنسان المدنية والممتلكات الخاصة، فضلًا عن إدارة الصراع بشكل سلمي.

وطالما أن من أهم مبادئ الحوكمة سيادة القانون فهذا يعني خضوع الجميع للقانون دون استثناء وتحقيق العدالة الاجتماعية.

المفاهيم المتعددة للحوكمة:

فمنذ ظهور مصطلح الحوكمة (Govemance) وتعددت المسميات، فيصفه البعض على أنه حكم رشيد، حاكمية – حكمانية، إدارة شئون الحكم، الإدارة الجديدة... إلخ. وبالرغم من تعدد هذه المصطلحات إلا أن الباحثة اختارت استخدام لفظ "الحوكمة" خلال هذه الدراسة والذي تعددت التعريفات له، وعلى سبيل المثال: يعرف البنك الدولي (WB) الحوكمة على أنها: الطريقة التي يتم بها إدارة السلطة الاقتصادية والسياسية في البلد. وهذا يشمل المؤسسات والأنظمة القانونية التي تدير العلاقات بين الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني[24].

كما أن الحوكمة تعرف طبقًا للبنك الدولي على أنها: مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة، وبالتالي فإن الحوكمة تتصرف لصالح الأفراد، وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة، وفي إطار الشفافية والمصداقية، بل وتكون مسئولة أمامهم، وهو ما يميز الحكم بأنه أي حكم رشيد[25].

ومن تقرير التنمية الإنسانية تعرف الحوكمة على أنها الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخبراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية، ويسعى إلى تمثيل فئات الشعب كافة تمثيلًا كاملًا تكون مسئولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب[26]. وبهذا يكون ربط البنك الدولي (WB) بين الإدارة الرشيدة لموارد الدولة ديمقراطية الحكم؛ فقد عرف البنك الدولي

الحكم السيء على أنه شخصنة السلطة وعدم احترام الإنسان واستشراء الفساد ووجود حكومات غير منتخبة وغير ممثلة.

وبحسب البنك الدولي أيضا يقوم الحكم الرشيد علي: [27]

التضمنية: وتعني المساواة المكرسة في الأطر الدستورية للدول لضمان وجود المشاركة في إدارة الحكم والمساءلة؛ تقوم هذه القيمة على المحاسبة بكل أشكالها؛ شعبية، وتشريعية، وقضائية، وإعلامية؛ وذلك لدفع المسئولين على الحرص على المصلحة العامة والقيام بعملهم بصدق بفعالية ونزاهة[28]:

وحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تسعة معايير وآليات للحوكمة، وهذه المعايير هي [29]:

1- المشاركة: Participation: وتعني حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرارات، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم.

2- الشفافية Transparent: التي تركز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون جميع المعلومات متوفرة ويمكن متابعتها من قبل المعنيين.

3- العدالة والمساواة Accountability: وهي تعني مسئولي ومتخذي القرارات في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني أمام الجمهور عند كافة القرارات.

4- تعزيز سلطة القانون Rule of law: يقصد بذلك أن يكون القانون مرجعية للجميع مع ضمان سيادته أيضًا على الجميع دون استثناء فيما يتعلق بحقوق الإنسان وضمان مستوى عال من الأمن والسلامة العامة في المجتمع.

5-الكفاية والفعالية Effectives & Efficient: وتعني حسن استغلال الموارد البشرية والمالية والمادية والطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الاحتياجات المحددة.

6- التوجه نحو بناء توافق Consensus Orientation: تستخدم الحوكمة لتحقيق المصلحة للجميع والوصول إلى توافق واسع للآراء بشأن السياسات والإجراءات.

7- الاستجابة Responsiveness: يجب أن تسعى المؤسسات إلى تلبية احتياجات جميع أصحاب المصالح.

8- الرؤية الاستراتيجية Strategic Vision: تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى، والعمل على التنمية البشرية، كما يجب دراسة المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.

وجاء في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECO) للحوكمة على أنها: "الأنظمة والعمليات التي من خلالها يُتخذ القرارات والإشراف على استخدام الموارد". وركز هذا التعريف على أهمية الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية [30].

كما يرى (شريفي، 2015)، الحوكمة على أنها: "نظام يقصد به الأسلوب الذي تمارس به سلطات الإدارة بطريقة جيدة، وهذا النظام هو الذي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء داخل أي مؤسسة، كما يشمل النظام المقومات الأساسية لنجاح المؤسسة وتقويتها على المدى البعدي، فضلًا عن تحديد المسئوليات داخلها، وضمان حقوق جميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وبتحقيق العدالة [31].

وركز تقرير البنك الدولي لحقوق الإنسان على أن [32]: مفهوم الحكم الرشيد من منظور حقوق الإنسان وعرفه على أنه: "عملية تقوم بموجبها المؤسسات العامة بتسيير الشئون العامة وإدارة الموارد العامة وضمان احترام حقوق الإنسان. كما ركز

على ارتباط الحكم الرشيد وحقوق الإنسان في أربعة مجالات؛ وهي: المؤسسات الديمقراطية، وتقديم الخدمات العامة، وسيادة القانون ومكافحة الفساد.

فبعد أن زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز الأساسية التي تدعم تعزيز ديمقراطية الدول بالكامل من خلال غرس القيم وتعزيز مبادئ المساواة وسيادة القانون أصبح هناك مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لقياس مدى تفعيل مبادئ الحوكمة، **وهي كما يلي:**

1. مشاركة المواطن مؤسسات المجتمع المدني في الشأن العام ووضع القرار من خلال وجود مؤسسات وأطر يسمح لها القانون المشاركة في جميع القضايا المتعلقة بالمجتمع.
2. توافر القوانين التي تدعم حرية التعبير والمشاركة.
3. حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات الأهلية.
4. المساءلة: وتعني أن يكون متخذو القرار في كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني مسئولين أمام المجتمع ويجوز محاسبتهم عن أي تقصير طبقًا للقواعد القانونية المعمول بها.
5. الفعالية والكفاءة: لا بد من الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية والمادية في تلبية احتياجات المواطنين، ويمكن القول: إن عند تطبيق المشاركة والمساءلة والشفافية تحدث الكفاءة والفعالية.

وبعد استعراض مؤشرات الحوكمة يمكن القول: إنها مفاهيم أساسية تدعم بطريقة مباشرة حقوق الإنسان مما يجعل من الأهمية الربط بينهم والعمل على تعزيز مفاهيم الحوكمة خلال الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر، كما ستتناولها لاحقًا في الدراسة، وهناك عدة مستويات للحوكمة[33]:

– **الحوكمة على المستوى العالمي:** فكما عرَّفت الأمم المتحدة الحوكمة أنها "إدارة الشئون العالمية طبقًا لمبادئ الحوكمة الواحدة في حالة اتخاذ قرارات لا تأثيرات مشتركة".

– **الحوكمة على المستوى الوطني:** الحوكمة لا بد أن يتحول أسلوب العمل البيروقراطي إلى الأسلوب التشاركي والمحاسبة والإشراف وتحقيق التنافسية والابتكار ولا تتحمل وحدها عبء الحكم.

وتتعدد أنواع الحوكمة:[34] **فهناك الحوكمة السياسية:** تقوم على تطبيق الديمقراطية واتخاذ القرارات السياسية بنزاهة وشفافية مع التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات واحترام حقوق الإنسان، وتوفير الأمن. **كما يوجد الحوكمة الإدارية:** والتي تقوم على ثلاث مهام أساسية:

1. كيف تقوم الحكومة أداء المهام.
2. كيف يتم الرقابة والمتابعة من قبل المؤسسات المعنية لضمان مساءلة الحكومة.
3. كيف يتم إدماج المواطنين بفعالية في عمليات الحوكمة.

الحوكمة والمجتمع المدني والمنظمات الحقوقية:

وجود المجتمع المدني أصبحت حقيقة لا مفر منها وواقعًا ملموسًا مع تزايد أعباء الدولة وعدم قدرتها على فردية الأداء لتلبية احتياجات المواطنين، وظهرت منظمات المجتمع المدني كشريك أساسي للدولة.

وتتنوع مؤسسات المجتمع المدني بين مؤسسات حقوقية وأخرى تنموية أو أهلية وجميعها يسعى لخدمة المجتمع والمواطنين خارج الهيكل الحكومي للدولة وباستقلالية تامة.

ترتبط الحوكمة بمفهوم المجتمع المدني في أربعة عناصر [35]:

- فكرة التطوعية.
- فكرة المؤسسية.
- فكرة الاستقلالية.
- الارتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الإنسان – المواطنة – المشاركة السياسية – الشرعية).

كما أن هناك ثلاثة أطراف فاعلة لتحقيق الحوكمة وهما: المجتمع المدني، والحكومة، والقطاع الخاص. ويوجد آليات تساعد على تطبيق الحوكمة في الإدارة بفعالية وكفاءة وهي المشاركة – الشفافية – العدالة والمساواة – الاستجابة لمطالب المواطنين – الكفاءة والفعالية – اللامركزية – الرؤية الاستراتيجية – سيادة القانون.

والجدير بالذكر أن منظمات المجتمع المدني قد تطورت من القرن العشرين وبعد إصدار دستور 1923 وإقرار حق المصريين في التجمع وتكوين الجمعيات الأهلية وأنشئت أول منظمة حقوقية مصرية باسم "الشعبة المصرية لحقوق الإنسان" في باريس عام 1931 والتي تعتبر أول منظمة مصرية وعربية تهتم بمجال حقوق

الإنسان، ثم توالت المؤسسات الحقوقية في التطور في فترة الثمانينيات والتسعينيات، فظهرت العديد منها قبل مركز هشام المبارك، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 1993 والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات المعنية بالحفاظ على إرساء مبادئ حقوق الإنسان في مصر والتصدي لأية انتهاكات يمكن أن تمس حرية المواطنين. كما تأسست مؤسسة حرية الفكر والتعبير عام 2006 من عدد من المحامين والباحثين المهتمين بالشأن الحقوقي في مصر.

وكذلك تأسست المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عام 2002 والتي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان في مصر ومراقبتها. وكذلك مؤسسة بصمة عام 2012 وهي مؤسسة تطوعية تعمل على قضايا التنوع الاجتماعي وخاصة قضية التحرش الجنسي.

ويمكن القول: إن من أبرز القضايا التي تركز عليها المؤسسات الحقوقية في مصر هي الحقوق الاقتصادية، وحقوق المرأة، والحقوق المدنية، والسياسية.

وفي هذا الإطار أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في 11 سبتمبر 2021، والتي تعد نتاجًا لجهود مكثفة بذلتها اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان على مدار أكثر من عام، حيث أولت أهمية متقدمة لإعداد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بالتوازي مع استكمال الهيكل المؤسسي لأمانتها الفنية وصياغة خطة عملها وتوفير الموارد البشرية المتخصصة.

خاصة وأن الدستور المصري يكفل حقوق الإنسان بصفة عامة، إلا أن الأمر يحتاج إلى تشريعات تفصيلية لكيفية ممارسة هذه الحقوق ومعالجة أوجه القصور الموجودة أيضًا في بعض القوانين. كما تحتاج بعض القرارات الإدارية لتنظيم الإجراءات التنفيذية على أرض الواقع لممارسة هذه الحقوق.

ومما سبق يتضح، انه ليس هناك اتفاق واحد على مصطلح حقوق الإنسان كما تتعدد المصطلحات التي تستخدم للدلالة عليها منها: الحقوق الإنسانية، حقوق الإنسان، حقوق الشخصية الإنسانية.

فتعرف حقوق الإنسان طبقًا ليا ليفين Lea Levin بأنها [36]: "مطالب أخلاقية أصيلة وغير قابلة للتصرف مكفولة لجميع بني البشر بفضل إنسانيتهم وحدها، فصلت وصيغت هذه الحقوق حيث تعرف اليوم بحقوق الإنسان، وجرت ترجمتها بصيغة الحقوق القانونية وتأسست وفقًا لقواعد صناعة القوانين في المجتمعات الوطنية والدولية، وتعتمد هذه الحقوق على موافقة المحكومين بما يعني موافقة المستهدفين بهذه الحقوق [37].

وفي تعريف آخر تعرف حقوق الإنسان على أنها: "مجموعة الحقوق المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالإنسان وفقًا للمواثيق الدولية، ومن غير الممسوح انتهاكها، وتحفظ هذه الحقوق كرامة الإنسان بغض النظر عن الدين، والجنس، واللغة، واللون، والثقافة، والهوية [38].

وفي هذا السياق تأتي الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر 2021-2026 باستراتيجية وطنية في مجال حقوق الإنسان في مصر التي أطلقها سيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي في 11 سبتمبر 2021، وتستغرق مدتها في التنفيذ من 2021-2026. كما عرفت الموسوعة البريطانية The New Encyclopedia Britannica حقوق الإنسان بأنها: "الحقوق التي تخص الفرد نتيجة كونه إنسانًا ويشير إلى مجموعة واسعة ومتصلة من القيم العامة التي يتمتع بها أبناء الجنس البشري"[39].

كما تشير حقوق الإنسان إلى مجموعة من الاحتياجات والمطالب التي يلزم توفرها بالنسبة إلى عموم الأشخاص وفي المجتمع دون أي تمييز بينهم في هذا

الخصوص، سواء لاعتبارات الجنس، أو النوع، أو اللون، أو العقيدة السياسية، أو الأصل الوطني، أو لأي اعتبارات أخرى"[40].

إما المنظمات الحقوقية فهي "منظمات غير حكومية مستقلة ذاتيًا عن الحكومة تعكس مبادرات تطوعية وتسعى إلى الدفاع عن مجمل الحقوق السياسية، الدينية، الثقافية، والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، أو تستهدف فئات مهمشة من المجتمع، وهي تنطلق من مرجعية عالمية توافق العالم حولها، تتمثل في اتفاقيات وعهود وإعلانات دولية"[41].

كما تحتل المنظمات دورًا فعالًا في تصنيف الحماية لحقوق الإنسان وتعزيز حقوق الفرد داخل المجتمع. ويعد اهتمام الدولة المصرية تماشيًا مع المتغيرات العالمية والإقليمية بضرورة الارتقاء بحقوق الفرد داخل الدولة فأطلقت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لتحسين أداء المؤسسات تجاه الأفراد للحفاظ على كافة حقوقهم التي كفلها لهم الدستور المصري.

والجدير بالذكر أنه منذ نشأة الأمم المتحدة ونص المادة (71) من ميثاقها أدى إلى تزايد أعداد المنظمات الحكومية الدولية وتزايد الوعي والإدراك لدى الأفراد بضرورة بناء مجتمع مدني عالمي خارج سيطرة الدول [42].

واستمدت المنظمات الدولية غير الحكومية أساسها القانوني من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948. ففي المادة 19، 20 منه أكد على حرية الأفراد في التجمع والاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية، وهو ما يعد اعترافًا بالشخصية القانونية للمنظمات الدولية غير الحكومية [43].

اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان[44]:

بعد أن أصبح حقوق الإنسان مكونًا مهمًا في استراتيجية التنمية المستدامة طبقًا للأمم المتحدة رؤية مصر 2030 جاء إنشاء اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان انعكاسًا لأهمية احترام حقوق الإنسان لدى مؤسسات الدولة، وسعي مصر الدائم لتنفيذ كافة التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

فصدر قرار رقم 2396 الصادر في 14 نوفمبر 2018 بإنشاء اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان والذي يعد إضافة مهمة لتعزيز البناء المؤسسي الدائم لاحترام حقوق الإنسان وأتاح موقع اللجنة ملفات الصكوك الدولية لحقوق الإنسان مثل اتفاقية حقوق الأشخاص وراجعته 2006، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948. وهذه اللجنة يترأسها وزير الخارجية (المادة2)، ويتولى أمانتها قطاع حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية والاجتماعية الدولية بوزارة الخارجية(مادة6)، وأنشئت اللجنة بحسب المادة الأولى من القرار للرد على الادعاءات المثارة ضد جمهورية مصر العربية بشأن حقوق الإنسان.

أهداف اللجنة:

تنسيق التعاون بين الجهات المختلفة الداعمة لحقوق الإنسان في مصر، وكذا التنسيق مع كافة الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

اختصاصات اللجنة:

-إعداد ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

-رفع الوعي لضرورة احترام وحماية حقوق الإنسان من خلال البرامج والدراسات.

-اقتراح القوانين والتعديلات التشريعية اللازمة لإعمال حقوق الإنسان.

وقد حرصت اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان على متابعة تنفيذ مصر لكافة التزاماتها النابعة من مختلف المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ومواءمة التشريعات الوطنية لمعايير حقوق الإنسان. وكذلك متابعة تنفيذ التوصيات الصادر من مختلف الجهات الدولية والإقليمية التي تعزز حماية حقوق الإنسان.

وقد اتبعت اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان نهجًا تشاوريًا موسعًا في عملية الإعداد للاستراتيجية، وذلك على مستويين متوازيين [45]:

(1) المستوى الأول: الوزارات والجهات الحكومية بالدولة.

(2) المستوى الثاني: ممثلو المجتمع المدني.

أهم ملامح الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر:

مما لا شك فيه أن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تعكس رؤية واضحة وتجسد خارطة طريق وطنية لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأداة مهمة للتطوير الذاتي في هذا الشأن فيكمن تحديد ملامحها فيما يلي:

(1) الاستراتيجية الوطنية المصرية لحقوق الإنسان هي أول استراتيجية تطلقها حكومة مصرية في ملف حقوق الإنسان، بل وتلزم وتتعهد بتنفيذها والعمل عليها. فتعد الاستراتيجية الوطنية.

(2) تمثل رؤية واضحة وخريطة طريق وطنية لبناء دولة مصر الحديثة القائمة على احترام شامل وكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية طبقًا لنصوص الدستور والقوانين وكما تضمنه المواثيق والاتفاقيات الدولية.

(3) تقوم الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان على احترام كافة الحقوق السياسة والاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية، والثقافية طبقًا للدستور والاتفاقيات الدولية والإقليمية المنضمة إليها مصر، وتعتبر الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان خطوة

نحو تحقيق أهداف (رؤية مصر 2030) وهي الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة وتعمل على تأصيل مفهوم حقوق الإنسان واعتبارها عالمية وغير قابلة للتجزئة.

(4) تم تحديد إطار زمني لتنفيذ الاستراتيجية لمدة خمس سنوات من سبتمبر 2021 إلى سبتمبر 2026، ومن وجهة نظرنا يعتبر وقت كافي للاستراتيجية للوقوف على الفرص والتحديات عند تحديد نتائجها المستهدفة حيث اشتملت الاستراتيجية على أربعة محاور كما يلي:

وقد تم إصدارها في 11 سبتمبر 2021 وتسعى إلى تحسين أهداف استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030).

ويمتد الإطار الزمني للاستراتيجية لمدة خمس سنوات ويتمثل كل محور على أبرز نقاط القوة والفرص والتحديات والنتائج المستهدفة ذات الصلة. وتشمل الاستراتيجية على أربعة محاور عمل أساسية تتكامل مع بعضها البعض وهي:

(1) المحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية.

(2) المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.

(3) المحور الثالث: حقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وكبار السن.

(4) المحور الرابع: التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

وأبرزت الاستراتيجية ضرورة عدم استعجال النتائج حيث إن عملية حقوق الإنسان عملية مستمرة وتراكمية وتظهر بشكل متدرج، خاصة أن كل محور يتناول أبرز نقاط القوة والفرص وكذلك التحديات للوصول إلى النتائج المستهدفة من خلال إحراز تقدم في ثلاثة مسارات متوازنة ومتكاملة[46]:

1- مسار التطوير التشريعي.

2- مسار التطوير المؤسسي.

3- مسار التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

والجدير بالذكر أن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان هي خطوة كبيرة واسعة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتحفيز على ضرورة المشاركة في الشأن العام والتغلب على الصعوبات الاقتصادية والذي يرتبط بضرورة مكافحة الإرهاب والتصدي لأية اضطرابات إقليمية من الممكن أن تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان، خاصة أن ليس هناك مشكلة في التعرف على حقوق الإنسان فقد تكفلت المواثيق الدولية ببيان هذه الحقوق بدقة متناهية، كما احتوت كثير من الدساتير الوطنية نصوصا تضمن وتكفل حماية تلك الحقوق الإنسانية، ولكن المشكلة في التطبيق على أرض الواقع [47].

وتستند الاستراتيجية إلى مجموعة من المبادئ والتي ترى الباحثة انها انعكاس لمبادئ الحوكمة كما يلي:

(1) أن حقوق الإنسان جزء من الكرامة الإنسانية، وهي عملية مترابطة ومتطابقة وغير قابلة للتجزئة؛ إذ يعزز كل منها الآخر.

(2) كفالة حقوق الإنسان من عدم التمييز والمساواة وتكافؤ الفرص واحترام مبدأ المواطنة.

(3) أساس الحكم في الدول هي سيادة القانون واستقلال القضاء وحصانته وهي ضمانات أساسية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

(4) تعزيز الحكم لترشيد ومكافحة الفساد من خلال إرساء قيم النزاهة والشفافية التي تضمن التمتع بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

(5) تحقيق التنمية الشاملة والتمتع بعوائدها هو حق من حقوق الإنسان.

(6) لا يجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن ينتقص من أو يقيد الحريات اللصيقة بالإنسان إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكيل تدابير ضرورية لحماية الأمن القومي، أو السلامة العامة، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الإجراءات العامة، أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

هناك العديد من الدول التي أطلقت استراتيجيات خاصة بحقوق الإنسان كما يلي:

(1) **الأردن:** استراتيجية بعنوان "الجهة المسئولة عن تنفيذها لجنة إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 2016–2025 تسع سنوات.

(2) **السعودية:** الخطة الاستراتيجية لهيئة حقوق الإنسان والجهة المسئولة عن تنفيذها هيئة حقوق الإنسان ومدة التنفيذ 2022–2026 أربع سنوات.

(3) **البحرين:** عنوان الاستراتيجية هي: الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والجهة المسئولة وهي اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان ومدة التنفيذ 2022–2026 أربع سنوات.

(4) الاستراتيجية الوطنية لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الفترة من 2019–2022.

ومن الملاحظ أن عنوان الاستراتيجية في جميع النماذج احتوى على (الخطة الوطنية) مما يدل أن احترام وحماية حقوق الإنسان لا بد أن ينبع من داخل جميع فئات الوطن وتبعًا لوجهاته المختلفة. وفي نظرة حول هذه الاستراتيجيات نجد أن هناك فروقًا بين الاستراتيجيات حينما تفضل مصر الاعتماد على الدستور والمواثيق الدولية، وتستبعد الشريعة الإسلامية لما يمكن أن يثار من خلافات بشأن بعض القضايا بينما تستند الاستراتيجية الأردنية لحقوق الإنسان على مبادئ الشريعة الإسلامية ثم الدستور الأردني. كما نجد أن الاستراتيجية الوطنية لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان للفترة من 2019–2022 تركز بصفة خاصة على رصد انتهاكات حقوق الإنسان

وتعظم من دور الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في بناء القدرات والمساعدة التقنية.

وقد كشف الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان خلال الفترة من سبتمبر 2023 وحتى أغسطس 2024 إلى ارتفاع عدد النتائج المستهدفة إلى 174 مستهدف مقارنة بعدد 129 في العام الثاني و141 في العام الأول وهكذا يصل إجمالي النتائج المستهدفة التي اتخذت تدابير بشأنها خلال الأعوام الثلاثة إلى 195 مستهدفًا من إجمالي 229 نتيجة مستهدفة تحققها في الاستراتيجية بنسبة تبلغ حوالي 86%، كما ارتفع عدد التدابير التي رصدتها الأمانة الفنية خلال هذا العام إلى 1238 تدبيرًا مقارنة بعدد 1097 في العام الثاني، و531 في العام الأول؛ ليصل إجمالي التدابير التي رصدتها الأمانة خلال الأعوام الثلاثة 2866 تدبيرًا. وفي ضوء الاهتمام بتطبيق الاستراتيجية اعتمدت الحكومة نهجٍ لإدماج مستهدفات الاستراتيجية في خططها المختلفة للتأكيد على احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان بصفة خاصة فتم إدماجها في موازنة العام المالي 2024-2025 وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2024-2025، وبرنامج عمل الحكومة الجديدة "معًا نبني مستقبلًا مستدامًا 2024-2027".

ويعكس التقرير مدى التقدم المحرز في محاور الاستراتيجية الأربعة بالرغم من وجود تحديات عالمية واسعة مثل جائحة كوفيد 19 والأزمة الروسية الأوكرانية، إلا أن الجهود الوطنية استمرت في استدامة لتعزيز الأداء المؤسسي وتحقيق تطلعات الشعب المصري بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافها التنموية والحقوقية. **كما كشف التقرير أهم جهود الجهات الوطنية وفق محاور الاستراتيجية:**

فعلي مستوى تنفيذ محور الحقوق المدنية والسياسية: أصدرت محكمة النقض خلال عام 2023 (26 ستة وعشرين) حكمًا باتًا بتعويض ضحايا جرائم التعذيب

والمعاملة القاسية، اتخذت الإجراءات العملية اللازمة لمنع الإفلات من العقاب منها إجراءات تأديبية وجنائية بحق العاملين في وزارة الداخلية في عدد من الوقائع 1217 واقعة خلال الفترة من 2019 وحتى يوليو 2024.وفيما يتعلق بحقوق الطفل فقد نفذت النيابة العامة زيارات تفتيشية لعدد من مراكز رعاية وتأهيل الأطفال لمراجعة كافة الإجراءات القانونية الخاصة بهم. وفي شأن احترام الحقوق الشخصية حرصت النيابة العامة على التوسع في استخدام بدائل الحبس الاحتياطي وكذلك البث في الطلبات المقدمة بشأن استنزال مدد الحبس الاحتياطي التي قضاها المحكوم عليهم في القضايا المقضي فيها بالبراءة من مدد العقوبة المحكوم إلا في قضايا أخرى. وفي شأن التدابير الوطنية لحقوق السجناء تم إصدار 9513 قرارًا بالعفو الرئاسي عن باقي مدة العقوبة خلال الفترة من سبتمبر 2023 حتى أغسطس 2024.

وبما أن الحوكمة تعتبر مدخلًا مهمًا في تطوير السياسات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي يمكن من خلال تفعيل مبادئها لنشر ثقافة حقوق الإنسان على كافة المستويات وبلورت جميع القوانين والتشريعات بما يخدم وضع رؤية شاملة لحماية الفئات الضعيفة والمهمشة مثل الأطفال والنساء وذوي الإعاقة وكبار السن ولمواكبة التطورات العالمية في مجال حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من الإيجابيات المتعددة التي حققتها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر والتطور الإيجابي في ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وتعزيزها، إلا أن هناك بعض التحديات والسلبيات في التقرير الثالث 2023-2024 كما يلي:

1. الفجوات والفساد الإداري والسياسي والتحديات السياسية من قبل بعض الأطراف التي قد تتعارض مصالحها مع أهداف الاستراتيجية
2. انتهاك الحقوق في بعض الجهات الحكومية مع ضعف آليات المساءلة.
3. عدم وجود تعليم جيد ومناهج حديثة تدعم أهمية مفهوم حقوق الإنسان والأطر القانونية للحفاظ عليها.
4. استمرار بعض الموروثات الثقافية السلبية التي ترسخ التمييز ضد المرأة وكذلك ضعف نسبة المرأة في قوة العمل والذي يعد تحديًا كبيرًا في المجتمعات العربية بصفة خاصة.
5. الافتقار إلى الشفافية التي قد تضعف الثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية إذا لم تكن المعلومات متاحة بشكل كاف.
6. تحديات الديمقراطية، غياب المشاركة الشعبية يؤدي في بعض الأحيان إلى ضعف في بناء مؤسسات فعالة تعكس إرادة الشعب. فإن الربط بين الحوكمة وحقوق الإنسان أصبح أساسي لتحقيق التنمية المستدامة التي تضمن للأفراد احترام حقوق الإنسان في ظل حوكمة تراعي العدالة والمساواة والشفافية.

وبالرغم من هذه التحديات إلا أنه لا تزال جهود الدولة المصرية تسعى باستمرارية لتصبح أكثر تكاملًا لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والتعزيز الكامل لحقوق الإنسان.

لا شك في أن مصر خطت بخطوات إيجابية في الملف الحقوقي من خلال رمزية واضحة وتنظر للمستقبل بتفاؤل ونهج شامل نحو الديمقراطية يتطلب تضافر

جميع الأطراف الفاعلة في تعزيز حقوق الإنسان سواء كانت الحكومة أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص.

فبعد مرور 3 سنوات على إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان أحرزت تقدمًا ملموسًا في الملف الحقوقي ونقلة نوعية لتحقيق التنمية الشاملة خاصة أن محاور الاستراتيجية تتكامل مع رؤية مصر 2030 نحو تنمية مستدامة في شتى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج:

- ضرورة تطبيق الحوكمة كمطلب أساسي لتحقيق الشفافية والمساءلة في مجال حقوق الإنسان، حيث تتفق الدراسة مع جميع الدراسات السابقة على أن الشفافية والمساءلة هي عناصر رئيسة في تطبيق الحوكمة الناجحة. كما أنه من المتوقع أن حوكمة، وإصلاح الهياكل الإدارية وتقليل الفساد، أصبح ضرورة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومات.
- كما أظهرت الدراسة أن النماذج التقليدية التي تعتمد على البيروقراطية المركزية لا تناسب التحديات المعاصرة، وأن الحوكمة التي تعتمد على المشاركة المجتمعية والمساءلة ستكون أكثر قدرة على تلبية احتياجات المجتمع في عالم متغير وهذا ما ألقى الضوء على أهمية المرونة واللامركزية في تطبيق الحوكمة.
- وتوصلت الدراسة إلى شدة الاحتياج إلى نموذج حوكمة يتماشى مع السياق المحلي. فهناك حاجة لتطوير نماذج حوكمة جديدة تكون أكثر كفاءة ومرونة في ظل التغيرات العالمية المؤثرة في التحولات السياسية والإدارية التي يجي على الدول مواكبتها.
- أوضحت الدراسة أن المنظمات الحقوقية من التنظيمات المهمة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بعد المتغيرات الأخيرة التي طرأت على المجتمع الدولي وتطور دورها في مراقبة ورفع آليات لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان ومشاركة الدول في الحفاظ على مبادئ وقوانين تدعم حرية الفرد وحقوقه فدور المنظمات الحقوقية الرقابي ساعد في نشر المعرفة بضرورة احترام حقوق الإنسان وحرياته. فهناك أهمية كبيرة لدور مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة ومتابعة أداء المؤسسات

الحكومية بما يكفل ويضمن احترام حقوق الإنسان. خاصة أن دور المنظمات في تطبيق قواعد القانون الدولي وتطبيق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان جعلها من الأدوات الفاعلة في مجال الحفاظ على حقوق الفرد وأصبحت أداة ضغط في وجه سيطرة الدول على ضرورة احترام المواثيق العالمية والتعليمية في مجال حقوق الإنسان. فهناك ضرورة لتكريس المشاركة المجتمعية والشفافية في صنع القرارات الحكومية. كما يُوصى بتعزيز الآليات الرقابية من قبل المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية لضمان المساءلة ومنع الفساد.

التوصيات:

توصي الدراسة إلى أن هناك حاجة ملحة إلى ما يلي:

1. **تعزيز الضمانات للمنظمات الحقوقية** :نظرًا للدور الحيوي الذي تؤديه المنظمات الحقوقية في تطبيق القانون الدولي ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لحقوق الإنسان، يُوصى بفرض ضمانات إضافية لتمكين هذه المنظمات من متابعة آليات وضمانات حقوق الإنسان بشكل أكثر فعالية.

2. **إدماج حقوق الإنسان في المناهج التعليمية** :ينبغي إدراج مكون حقوق الإنسان في جميع مراحل التعليم، وتوسيع نطاق الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بتدريس قضايا حقوق الإنسان في التعليم الجامعي والعالي. كما يجب تطوير مواد تعليمية حديثة تهدف إلى زيادة الوعي لدى الشباب بأهمية حقوقهم في المجتمع.

3. **تنفيذ برامج تدريبية متخصصة** :يُوصى بتنفيذ برامج تدريبية متقدمة في مجال حقوق الإنسان موجهة للأفراد العاملين في مجالات الشرطة والهيئات القضائية، بهدف تعزيز فهمهم وتطبيقهم لحقوق الإنسان.

4. **تعزيز الإطار القانوني لحقوق الإنسان** :يجب تعزيز الإطار القانوني للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تعزيز وتحديث القوانين واللوائح ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي توعية المواطنين بكافة حقوقهم القانونية وكيفية حماية هذه الحقوق من خلال القنوات الشرعية المتاحة.

5. **دعم الحوار الثقافي والمجتمعي** :يُوصى بتعزيز الحوار الثقافي والمجتمعي بشكل دوري لمناقشة المستجدات المتعلقة بحقوق الإنسان، من خلال التنسيق بين مختلف الفئات في المجتمع، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والدولة، بهدف توحيد الآراء حول الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

6. **إنشاء مفوضية لمناهضة التمييز** :وفقًا لتوصيات الحوار الوطني، يُوصى بإنشاء مفوضية خاصة بمناهضة التمييز لتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة جميع أشكال التمييز في المجتمع.

7. **تعزيز المناخ السياسي لدعم حقوق الإنسان** :يجب العمل على تحسين المناخ السياسي بما يعزز من دعم مبادئ الحوكمة الرشيدة وحماية حقوق الإنسان، مع ضمان الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان داخل الدولة.

8. **تشجيع مشاركة الأجهزة المعنية** :يُوصى بتشجيع مشاركة وحماسة الأجهزة المعنية بتطبيق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وتعزيز نشر الوعي الثقافي بحقوق الإنسان في المجتمع عبر وسائل الإعلام المختلفة.

9. **إصلاح القطاع العام:** يُوصى بضرورة إصلاح القطاع العام من خلال تقليل البيروقراطية وتعزيز الكفاءة المؤسسية. فيجب أن يتم هذا الإصلاح بالتوازي مع تعزيز مهارات وكفاءات الموظفين الحكوميين من خلال التدريب والتأهيل المستمر.

10. **تعزيز التعاون الدولي:** ضرورة التعاون بين الحكومات، المؤسسات البحثية، والمنظمات غير الحكومية لتطوير تقنيات ذكاء اصطناعي بما يتلاءم مع الاحتياجات البشرية للأفراد ولا يمس بالحقوق الأساسية أو الأخلاقية لهم.

11. **مكافحة البطالة وإدماج الفئات الضعيفة** :على الرغم من انخفاض معدلات البطالة، لا تزال تمثل تحديًا كبيرًا، خاصة بين الشباب والنساء. يُوصى بتكثيف الجهود لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل والتعليم، مع إعطاء مزيد من الاهتمام لحقوق الأطفال.

12. . **تعزيز التمويل للاستراتيجية الوطنية** :من الضروري تعزيز التمويل الخاص بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تعزيز العلاقات مع الجهات المانحة

والشركاء الاقتصاديين الذين يدعمون مفاهيم حقوق الإنسان، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

13. **تعزيز الوعي المجتمعي:** من الضروري تعزيز الوعي المجتمعي حول أهمية الحوكمة، وحقوق الإنسان، من خلال التعليم والتدريب المستمر في جميع المجالات على المستوى الحكومي والمجتمعي. هذا سيساعد على تقليل الفجوات الاجتماعية وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في المجتمع.

14. **تطوير الكفاءات الرقمية:** في ظل التطور التكنولوجي والعولمة، من المهم تطوير الكفاءات الرقمية داخل مؤسسات الدولة والمنظمات الحقوقية لتحسين قدرتها على التعامل مع التحديات الجديدة في العالم الرقمي، مثل الحقوق الرقمية والخصوصية.

وأخيرا إن تحقيق حوكمة رشيدة تعتمد على الشفافية والمساءلة يمكن أن يسهم في تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم.

الهوامش:

(1) Andrew Fagan: **Human Rights: Confronting myth and misunderstandings** (USA): Edward Elgar publishing, 2011, long, p18.

(2) عادل بن أحمد الشلقان، **دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد**، المجلة العربية للإدارة، 24 يونيو 2019م، ص124.

(3) زهير الكايد وهيام النشاش، **الحكمانية والتنمية** (المؤتمر العربي الأصل: التطوير والإصلاح الإداري من أجل رفع كفاءة الأداء المؤسسي ومواجهة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2008م، ص266-269.

(4) **الدستور المصري** الصادر عام2014، الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021-2026، ص28.https: llamas aar.net/Egypt laws

(5) **وثيقة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان**، 2021-2026، الناشر اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، https://sschr.gov.eg

(6) plumptre, tim and Grahormy, Jon,**Governance in the new challenges for Canada**, institute on Governance ,Canda,Jan.2000

(7) Olown, Dele: **Introduction to governance and public administration in the century, a research and training prospectus**', International, review of Administration Science, Vol. 6/8, no. 3 September 2002.

(8) **Arab Human Development Report**, New York: united Nation Development programme, 2003.

(9) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2000م، **دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية** وفي المتابعة المتكاملة لها بنيويورك، الأمم المتحدة. استرجعت من http://CSS.escwa.org.l6larabic/cotg8-02.phf

(10) إبراهيم حسين معمر، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان:** حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2011.

(11) نرمين عبد القادر إمبابي، **دور المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية في دعم حرية تداول المعلومات في ظل توجهات بناء مجتمعات المعرفة**، مجلة السياسة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مركز بحوث ونظم خدمة المعلومات.2016

(12) فرح ضياء حسين مبارك، **عقابيل سياسات حوكمة الإصلاح**، مجلة الشرق الأوسط,2016

(13) سامي حصيد، **الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان:** رسالة ماجستير، مجله جيل حقوق الإنسان .2016.

(14) حكيمة بو سلمة، نجوى عبد الصمد، **تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والفساد الإداري:** نموذج ماليزيا، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2018.

(15) محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها**. مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، 23 ديسمبر 2019.

(16)Miao, **Investigation on human rights ethics in artificial intelligence researches with library literature analysis method**, The Electronic library, Vol.37, No.5, 2019.

17Ghazali ,N.A.M, **Governance and ownership in Malaysia**: Their impact on corporate performance, Asian Journal of Accounting Research, Emerald publishing limite,2020.

(18) ياسين فتحي المشهداني، **الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة:** العراق نموذجًا، مجلة الأخبار للعلوم الاقتصادية والإدارية.2020

(19) د ليلي غضبان، **دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد الصناعي2021.

(20) رضا هلال العجوز، **فعالية أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، دراسة لمصر وكوريا**، مجلة السياسية والاقتصاد، عدد (13): 2022,doi:1021608/gocu.2.21.96727.11

(21)Gardini Santos, De Mella G. & Rodrigues ،M. Agenda 2023, **Human rights; an analysis of the Libero-** American, Literature in library and Information science,2023

(22)Hiteve, Ralitsa and Watson, Jim: **"public employees use of social media**: its impact on need satisfaction and intrinsic work motivation,

Environmental innovation and societal Transitions, vol.32, issue 1, September, pp. 140-152,2019.

([23])**Arab Human Development Report,** op.cit.

([24])s، Carlos Santos, **Good Governace and aid effectiveness**, The World Bank and Conditionality, The Georgetown public policy review, Volume7, No (1) , 2001, p5.

([25]) محمد عبد الله بسام، **الحوكمة الرشيدة**، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصاديه عربيه، العددان (66-67)، 2014م، ص178.

([26]) أمنية عثماني، **الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة**، مداخل مقدمة إلى الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 12-13ديسمبر 2010م، ص34.

([27]) المرجع السابق، ص34.

([28]) شعبان فرج الرشيد، مداخله مقدمه إلى الملتقي الوطني الرابع في جامعه يحي فارس بعنوان **تحديات الجماعات المحلية وأساليب تطويرها**، جامعه يحي فارس، المدينة ،10-11مارس 2010 ص1.

([29]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مرجع سبق ذكره.

([30])OECd ،**OECD, Principles of corporate Governance**. Organization for economic Co-operation and development, oecd publications service, Paris-France, 2004.

([31]) عمر شريفي، **التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة**، مجلة الأداء،2012، المؤسسات الجزائرية، جامعة سطيف، العدد (7). 2012ص. 15-22,2012,

([32])OHCHR and good governance, united nations, Human Rights office of the high commissioner 2003,P.23.

([33]) سامية بابوري، **الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيدة:** دراسة في العلاقة والمضامين، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، دفاتر السياسة والقانون 10 يونيو 2018م، ص284.

([34]) زهير الكايد وآخرون، مرجع سيق ذكره، ص 66-69.

(35) عربي بومدين، **الإدارة العامة والحكم الرشيد**، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة زهران، 2011، ص17.

(36) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
http://www.un.org/ar/universal-declaxation-human-rights/index.html.

(37) رضا محمد هلال العجوز مرجع سبق ذكره، ص 1-33.

(38) موقع دراسات حقوق الإنسان التابع للهيئة العامة للاستعلامات.sis.gov.eg

(39) **The New Encyclopedia Britannica**: London, 15th, Vol.6, p.137, 2010.

(40) د. أحمد الرشيدي: "**حقوق الإنسان** – دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق"، ط1، (القاهرة: مكتبة الشرق، 2003)، ص34

(41) دعاء عادل محمود: "**توظيف المنظمات الحكومية والتنموية المصرية بشبكة الإنترنت ودوره في التعامل مع قطاعات الشعب المصري**"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2010، ص59.

(42) نعمت إبراهيم السعيدي: **تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثرها في واقع المجتمع الدولي المعاصر، جامعة الإسكندرية**، دار الفكر الجامعي، 2014 ص35.

(43) محمد جاسم الحماري، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص8.

(44) موقع اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان وتشكيلها واستهدافيتها وأنشطتها يمكن الرجوع إلى:
https://sschr.gov.eg/ar/about/background.

(45) المرجع السابق.
https://sschr.gov.eg/ar/about/background.

(46) المرجع السابق، الموقع الرسمي للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان
www.sschr.gov.eg/press-file

(47) الشافعي محمد بشير: **قانون حقوق الإنسان**، ط3، الإسكندرية، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص13.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية:

1. د. إبراهيم حسين معمر (2011)، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان:** حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
2. د. أحمد الرشيدي (2003)، "**حقوق الإنسان – دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق**"، ط1، القاهرة: مكتبة الشرق.
3. د. الشافعي محمد بشير (2004): **قانون حقوق الإنسان**، ط3، الإسكندرية، دار منشأة المعارف، الإسكندرية.
4. د. أمنية عثماني (2010)، **الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة**، مداخل مقدمة إلى الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية.
5. د. دعاء عادل محمود (2010): "**توظيف المنظمات الحكومية والتنموية المصرية بشبكة الإنترنت ودوره في التعامل مع قطاعات الشعب المصري**"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة.
6. د. حكيمة بو سلمة، نجوى عبد الصمد (2018)، **تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والفساد الإداري:** نموذج ماليزيا، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.
7. د. رضا محمد هلال العجوز (2002) **فعالية أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان**، دراسة لمصر وكوريا، مجلة السياسة والاقتصاد، 14.

8. د. زهير الكايد وهيام النشاش (2008)، **الحكمانية والتنمية** (المؤتمر العربي الأصل: التطوير والإصلاح الإداري من أجل رفع كفاءة الأداء المؤسسي ومواجهة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان.

9. د. سامي حصيد (2016)، **الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان**، رسالة ماجستير، مجله جيل حقوق الإنسان.

10. د. سامية بابوري (2018)، **الاصلاح السياسي والحوكمة الرشيدة**: دراسة في العلاقة والمضامين، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، دفاتر السياسة والقانون.

11. د. شعبان فرج الرشيد (2010)، مداخلة مقدمة إلى الملتقي الوطني الرابع في جامعة يحي فارس بعنوان **تحديات الجماعات المحلية وأساليب تطويرها**، جامعه يحي فارس، المدينة.

12. د. عادل بن أحمد الشلقان (2019)، دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد، المجلة العربية للإدارة.

13. د. عربي بومدين (2011)، **الإدارة العامة والحكم الرشيد**، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة زهران.

14. د. عمر شريفي، **التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة**، مجلة الأداء،2012، المؤسسات الجزائرية، جامعة سطيف، العدد (7).

15. د. فرح ضياء حسين مبارك (2016)، **عقابيل سياسات حوكمة الإصلاح**، مجلة الشرق الأوسط،

16. د ليلي غضبان، **دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة**، مجله لاقتصاد
17. د. محمد عبد الله بسام (2014)، **الحوكمة الرشيدة**، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصاديه عربيه، العددان (66–67).
18. د. محمد حسن يوسف (2019)، **محددات الحوكمة ومعاييرها**. مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي.
19. د. محمد جاسم الحماري (2013)، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
20. د. نعمت إبراهيم السعيدي (2014): **تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثرها في واقع المجتمع الدولي المعاصر، جامعة الإسكندرية**، دار الفكر الجامعي.
21. د. نرمين عبد القادر إمبابي (2016)، **دور المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية في دعم حرية تداول المعلومات في ظل توجهات بناء مجتمعات المعرفة**، مجلة السياسة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مركز بحوث ونظم خدمة المعلومات.
22. د. ياسين فتحي المشهداني (2020)، **الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة:** العراق نموذجًا، مجلة الأخبار للعلوم الاقتصادية والإدارية.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. -Andrew Fagan (2011): Human Rights: Confronting myth and misunderstandings (USA): Edward Elgar publishing, long,
2. **Arab Human Development Report**, (2002) New York, United Nations Development program.
3. -Carlos Santos((2001), **Good Governace and aid effectiveness**, The World Bank and Conditionality, The Georgetown public policy review, Volume7, No (1), 2001.
4. -Ghazali, N.A.M (2020), **Governance and ownership in Malaysia**: Their impact on corporate performance, Asian Journal of Accounting Research, Emerald publishing limited.
5. -Gardini Santos, De Mella G. & Rodrigues ،M. Agenda (2023), **Human rights; an analysis of the Libero-**American, Literature in library and Informaion science.
6. Hiteve, Ralitsa and Watson, Jim, (2019): **"public employees use of social media**: its impact on need satisfaction and intrinsic work motivation, Environmental innovation and societal Transitions, vol.32, issue 1, September.
7. Miao (2019), **Investigation on human rights ethics in artificial intelligence research with library literature analysis method**, The Electronic library, Vol.37, No.5.
8. **OECD, Principles of corporate Governance (2004)**. Organization for economic Co-operation and development, oecd publications service, Paris- France.
9. **OHCHR and good governance** (2003), United Nations, Human Rights office of the high commissioner
10. Olown, Dele (2002): **Introduction to governance and public administration in the century, a research and**

training prospectus', International, review of Administration Science, Vol. 6/8, no. 3.

11. plumptre, tim and Grahormy, Jon (2000), **Governance in the new challenges for Canada**, institute on Governance, Canda.
12. **The New Encyclopedia Britannice** (2010): London, 15th, Vol.6,

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الموقع الرسمي للأمم المتحدة: http://www.un.org/ar/universal-declaxation-human-rights/index.html.

2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2000م، دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها بنيويورك، الأمم المتحدة. استرجعت من http://CSS.escwa.org.l6larabic/cotg8-02.phf

3. الدستور المصري الصادر عام2014، الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021-2026، ص28. :https الدستور المصري الصادر عام 2014 – Masaar

4. موقع دراسات حقوق الإنسان التابع للهيئة العامة للاستعلامات. sis.gov.eg

5. وثيقة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، 2021-2026، الناشر اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، https://sschr.gov.eg

6. للمزيد عن اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان وتشكيلها واستهدافيتها وأنشطتها يمكن الرجوع إلى: https://sschr.gov.eg/ar/about/background